الى ان من العرب من يستعمل التثنية بالف في كل حال وهو وهم قلت وذلك لانه يصير التنبيه
على اللغة المشهورة ضمنا لا قصدا قوله لغير فيه قد الف قيل انه حشو لا فايدة فيه قال ابن هشام
وليس كذلك بل فيه فايدتان احدهما التنبيه على ما قبل ما المثنى والملحق به مفتوح بخلاف الجمع
والملحق به فانه مكسور والثانية تعليل الفتح وهو انه لما كان ما قبل مفتوحا مع الالف
لما سبقتها اليقوه مع الياء على ما كان ما لوفا فيه قبل مجيئها العدم ما يقتضي زواله قوله
الكافية الجمع ما دل على احاد متصورة بصورة مفرده قال في المتوسط قوله متصورة زايد لا يحتاج اليه
لانه وان قيل انه يخرج اسم الجمع كابل وغنم اذ لم يقصد الى احاده فذلك خارج بقوله بحروف
مفرده لعدم حروف مفردة في لفظ واورد على قوله بحروف مفردة الجمع المقدر واحده كعناديد
واباابيل وشوة فانها جموع ولا مفرد لها فيها حروف واجيب بان المفرد مقدر من لفظها
وان لم يستعمل فيقدر صندود وابالس ونساء قوله المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها
او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فيه امور الاول
قال السلي كان ينبغي ان يقول مضموم ما قبلها ما لم يمنع منه اعلال بالالف فان الجمع
المقصور ليس ما قبل واوه مضموما وياؤه مكسور ما قبلها والجواب بفتح النون يرد عليه
ما تقدم من انها حرف في الاضافة وتسكن في الوقف وهذا ايضا وارد على قوله الشذور
بالياء المكسور ما قبلها الثاني قال السلي ليس المراد بالحق واو وياء كقفا ونحو بل المراد
بالحق واو رفع او ياء نصب وجر الا ترى ان الالف حق ايضا كان عليه ان يقول من جنسه كما قال
في المثنى واجاب في المتوسط بانه ترك استغناء عنه بذكره هناك وعلى تقدير اعتباره
يرد عليه الامران السابقان من ان نحو الزيدون لا جنسية فيه على المشهور من اصطلاحهم
ومثل جمع الاسم المشترك باعتبار معانيه وقال لو رضي كان مستغنيا ايضا عن ان يقول
ليدل على انه معه اكثر منه لانه قد يس في صدر الجمع انه ما دل على احاد متصورة بحروف
مفرده قوله والعبارة للغوية وارفع نواوسا احرر والنصب هو ايضا راي سيبويه
واعراب الاسما الستة بالحروف ومذهب سيبويه واتباعه ان اعراب الجمع بالحركات
المقدرة على الواو والياء لم تختر ابن مالك كصنعة في المثنى قوله لالانثيه سالم جمع عامر
ومذنب فيه امور الاول قيل كان حقه ان تقول سالم جمعي واجاب ابن هشام فان الجمع
واحد والمقصود سالم جمع هذا الجمع او هذا النوع من الاسما والصفات او هذين

النوعين

ايها الاولى بالمتكلم قوله وحموك يرد عليه ما قال ابن مالك في شرح العمدة انا لم نجد ف
الا الى اسوة على المشهور كما انه قريب النوح يقال حمو هذا فضل من حمي وعد واجاب صاحب
الجمل اطلاقه على اقارب الزوجين قوله في الغم وفتح الف اوضح منهما فيه امران
الاول انه اعاد الضمير الى غير مذكور والمراد اوضح من الضم والكسر الثاني قد توهم عبارته
استوا الضم والكسر وليس كذلك بل الكسر دون الضم قوله وحاحم سيل بد وخب ودلو وعصا
فيه امور الاول لم تبين مرتبتها في الفصاحة والافصح ما تقدم من كونها بالحروف ويليه
كونه بواو بعد سكون كدلو ثم كونه بالالف كعصا ثم النقص كيد ثم الهمزة بعد سكون كخب
الثاني بقي فيه لغة سادسة وهو حماء بهمزة بعد فتح كخطا حكاها في التسهيل وموتبتها
بعد خب الثالث لغة النقص فيه انكرها سيبويه والبصريون وانما حكاها الفرا
قوله وحاهن سيل بد بقي فيه لغتان اخريان تشديد نونه حكاه في التسهيل وقصرها
حكاه الاندلسي في شرح المفصل قال ابن هشام ولم اقف على ذلك لغيره قوله الكافية
المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة الدال على ان معه مثله من جنسه
فيه امور الاول قال السلي يدعي ان يقول ما مضموح ما قبلها لعدم اعلال المخرج منه
مثل مصطفيك فانه قد لحق اخره ياء مفتوح ما قبلها وليس كذلك فالفتحة فيما قبل الياء
للاعلال لا لحرف الالف من مصطفى قال ابن هشام يخرج هذا بقوله ونون مكسورة قلنا
النون حرف للاضافة فلم سوى الفرق الا ما قبل الياء الثاني قال في المتوسط الحد يشكل بمثل
العمرين والعمرين فانه مثنى وليس معه مثله في اللفظ والمعنى قال والجواب المنع لانه لو
اطلاقا عرفا على الكوكبين والقمرين الشمس والقمر ثم بينهما لم يصل العمران والقمران الا ان كون
الشي مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستحقاقه ذلك اللفظ عند التسمية وقد يكون لا
لذلك انتهى وهذا تقدير مسه لان نحو العمرين مثنى وهو الذي حققه ابن هشام كما سياتي وجمعه
وجمعون كونه مثنى ويجعلونه من الملحقات به الثالث قال السلي مراده بالجنس ما يظهر
من كلامه في الشرح ما وضع صالحا لكثرة من فرد واحد بقيد جامع بينهما في نظر الواضع سواء كانت
ما بينهما مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى
الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متصفة كالابيضين لانسانين وسواء كان
الواضع واحدا كالرجلين ام اكثر كالناس فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ ذلك